

ظهير شريف رقم 1.15.88 صادر في 29 من رمضان 1436  
(16 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 32.15  
القاضي بتغيير وتميم القانون التنظيمي رقم 28.11 المتعلق  
بمجلس المستشارين.

الحمد لله وحده.

الطابع الشريف - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماء الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصول 42 و 50 و 85 و 132 منه :

وبعد الاطلاع على قرار المجلس الدستوري رقم 971.15 الصادر  
في 25 من رمضان 1436 (12 يوليو 2015) الذي صرح بمقتضاه  
بأن التعديلات المدخلة بموجب القانون التنظيمي رقم 32.15 على  
المادتين الأولى و 70 من القانون التنظيمي رقم 28.11 المتعلق بمجلس  
المستشارين الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.172 بتاريخ  
24 من ذي الحجة 1432 (21 نوفمبر 2011) مطابقة للدستور،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ و ينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا،  
القانون التنظيمي رقم 32.15 القاضي بتغيير وتميم القانون  
التنظيمي رقم 28.11 المتعلق بمجلس المستشارين، كما وافق عليه  
مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بالدار البيضاء في 29 من رمضان 1436 (16 يوليو 2015).

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة،

الإمضاء : عبد الإله ابن كيران.

\*

\* \*

- أحكام القانون رقم 39.07 المتعلق بسن أحكام انتقالية فيما  
يتعلق ببعض الرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة  
لفائدة الجماعات المحلية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم  
1.07.195 بتاريخ 16 من ذي الحجة 1428 (27 ديسمبر 2007) :

- النصوص المتخذة لتطبيق مقتضيات القانون رقم 45.08  
السالف الذكر :

- المرسوم رقم 2.03.136 الصادر في 21 من محرم 1424 (25 مارس  
2003) بتحديد عدد المقاطعات وحدودها الجغرافية وأسمائها،  
كما تم تغييره بأحكام المرسوم رقم 2.08.735 الصادر في 2 محرم  
1430 (30 ديسمبر 2008) :

- أحكام المرسوم رقم 2.77.738 بمثابة النظام الأساسي لموظفي  
الجماعات.

#### المادة 282

نظل سارية المفعول إلى حين تعويضها بقانون طبقا لأحكام  
الفصل 158 من الدستور أحكام القانون رقم 54.06 المتعلق بإحداث  
التصريح الإجباري لبعض منتخبي المجالس المحلية والغرف المهنية  
وبعض فئات الموظفين والأعوان العموميين بممتلكاتهم، الصادر  
بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.07.02 بتاريخ 20 من شوال 1429  
(20 أكتوبر 2008).

#### المادة 283

ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون التنظيمي حيز التنفيذ :

- تحمل «مجموعات التجمعات الحضرية» المحدثة وفق أحكام  
القانون رقم 78.00 السالف الذكر اسم «مؤسسات التعاون بين  
الجماعات» :

- تحمل «مجموعات الجماعات المحلية» المحدثة وفق أحكام  
القانون رقم 78.00 السالف الذكر اسم «مجموعات الجماعات  
الترابية».

وتسري عليها أحكام هذا القانون التنظيمي.

تحل عبارة «الجماعة» محل «الجماعة الحضرية» و«الجماعة  
القروية» في النصوص الصادرة قبل دخول هذا القانون التنظيمي حيز  
التطبيق.

«الجدول « أ »

عدد المقاعد المخصصة لممثلي الجماعات الترابية		الجهة
المجالس الجماعية ومجالس العمالات والأقاليم	المجلس الجهوي	
5	2	طنجة - تطوان - الحسيمة
4	2	الشرق
5	2	فاس - مكناس
5	2	الرباط - سلا - القنيطرة
4	2	بني ملال - خنيفرة
6	2	الدار البيضاء - سطات
5	2	مراكش - آسفي
4	2	درعة - تافيلالت
4	2	سوس - ماسة
2	2	كلميم - وادي نون
2	2	العيون - الساقية الحمراء
2	2	الداخلة - وادي الذهب

قانون تنظيمي رقم 32.15

يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 28.11

المتعلق بمجلس المستشارين

المادة الأولى

تغير وتتمم على النحو التالي أحكام المادة الأولى من القانون التنظيمي رقم 28.11 المتعلق بمجلس المستشارين، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.172 بتاريخ 24 من ذي الحجة 1432 (21 نوفمبر 2011):

«المادة الأولى.- يتألف مجلس المستشارين من 120 عضوا ينتخبون وفق القواعد والكيفيات التالية:

«1.- يوزع أعضاء مجلس المستشارين على الهيئات الناجبة كما يلي:

« - 72 عضوا يمثلون الجماعات الترابية، ينتخبون على صعيد «جهات المملكة وفق التوزيع المبين في الجدول «أ» بالبند II أدناه؛

« - 20 عضوا يمثلون الغرف المهنية، ينتخبون وفق التوزيع المبين في الجدول «ب» بالبند II أدناه؛

« - 8 أعضاء يمثلون المنظمات المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية، ينتخبون وفق التوزيع المبين في الجدول «ج» بالبند II أدناه؛

« - 20 عضوا تنتخبهم على الصعيد الوطني هيئة ناخبة مكونة من «ممثلي الماجورين.

«II.- تتوزع كما هو مبين في الجداول «أ» و «ب» و «ج» أدناه المقاعد

«بالنسبة لممثلي الجماعات الترابية والمنتخبين في الغرف المهنية و«المنتخبين في المنظمات المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية:

« الجدول " ب " »

عدد المقاعد المخصصة للغرف المهنية											
غرف الصيد البحري (عضوان اثنان)			غرف الصناعة التقليدية (5 أعضاء)			غرف التجارة والصناعة والخدمات (6 أعضاء)			الغرف الفلاحية (7 أعضاء)		
مقر الدائرة الانتخابية	عدد المقاعد	الجهات	مقر الدائرة الانتخابية	عدد المقاعد	الجهات	مقر الدائرة الانتخابية	عدد المقاعد	الجهات	مقر الدائرة الانتخابية	عدد المقاعد	الجهات
ولاية جهة طنجة - تطوان - الحسيمة	1	طنجة - تطوان - الحسيمة	ولاية جهة فاس - مكناس	1	الشرق	ولاية جهة طنجة - تطوان - الحسيمة	2	طنجة - تطوان - الحسيمة	ولاية جهة فاس - مكناس	2	طنجة - تطوان - الحسيمة
		الشرق			الشرق			فاس - مكناس			
		الرباط - سلا - القنيطرة	ولاية جهة الرباط - سلا - القنيطرة	1	طنجة - تطوان - الحسيمة			ولاية جهة الرباط - سلا - القنيطرة			2
		الدار البيضاء - سطات			الرباط - سلا - القنيطرة	بني ملال - خنيفرة - الدار البيضاء - سطات					
ولاية جهة سوس - ماسة	1	مراكش - أسفي	ولاية جهة الدار البيضاء - سطات	1	بني ملال - خنيفرة	ولاية جهة الدار البيضاء - سطات	2	بني ملال - خنيفرة	ولاية جهة الدار البيضاء - سطات	2	بني ملال - خنيفرة - الدار البيضاء - سطات
		سوس - ماسة			الدار البيضاء - سطات			الدار البيضاء - سطات			
		كلميم - واد نون	ولاية جهة مراكش - أسفي	1	مراكش - أسفي	ولاية جهة مراكش - أسفي	1	مراكش - أسفي	ولاية جهة سوس - ماسة	2	مراكش - أسفي
		العيون - الساقية الحمراء			درعة - تافيلاالت			درعة - تافيلاالت			
الداخلية - وادي الذهب	1	العيون - الساقية الحمراء	ولاية جهة العيون - الساقية الحمراء	1	كلميم - واد نون	ولاية جهة سوس - ماسة	1	كلميم - واد نون	ولاية جهة العيون - الساقية الحمراء	1	كلميم - واد نون
					الداخلية - وادي الذهب			العيون - الساقية الحمراء			الداخلية - وادي الذهب

## « الجدول « ج »

المقاعد المخصصة لممثلي المنظمات المهنية للمشغلين في الجهات		الجهة
مقر الدائرة الانتخابية	عدد المقاعد	
ولاية جهة طنجة - تطوان - الحسيمة	2	طنجة - تطوان - الحسيمة
		الشرق
		فاس - مكناس
		الرباط - سلا - القنيطرة
ولاية جهة الدار البيضاء - سطات	4	بني ملال - خنيفرة
		الدار البيضاء - سطات
		مراكش - آسفي
		درعة - تافيلالت
ولاية جهة سوس - ماسة	2	سوس - ماسة
		كلميم - واد نون
		العيون - الساقية الحمراء
		الداخلة - وادي الذهب

«III - ينتخب الأعضاء الذين يمثلون .....

(الباقى لا تغيير فيه.)

المادة الثانية - تنسخ أحكام المادة 70 من القانون التنظيمي السالف الذكر رقم 28.11 ويعوض عنوان الفرع الأول من الباب السابع من القانون التنظيمي المذكور بما يلي :  
«الفرع الأول - ورقة التصويت».